

السعودية تستثمر 147 مليار دولار لتطوير قطاع النقل

تعزيز النمو الاقتصادي وبناء اقتصاد متنوع وعلى أسس مستدامة. ويرغب المسؤولون السعوديون في تحويل العاصمة الرياض إلى مركز أعمال عالمي وجذب أكثر من 100 مليون سائح إلى البلاد سنويا بحلول 2030، وهو ما يعادل ستة أمثال عدد السائحين الذين زاروا السعودية عام 2019 قبل تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد.



صالح الجاسر
35 في المئة من التمويل حكومي والباقي من القطاع الخاص

وقال عبدالعزيز الدعليج رئيس هيئة الطيران المدني الاثني الماضي خلال مؤتمر ترويجي للاستراتيجية الجديدة، التي تتضمن تأسيس شركة طيران جديدة إن "السعودية تهدف لزيادة عدد الركاب الذين يسافرون عبر مطارات البلاد إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ليصل إلى 330 مليوناً سنوياً بحلول 2030، ارتفاعاً من 103 ملايين في 2019".

وتستهدف السعودية من وراء تأسيس شركة الطيران الجديدة حركة الطيران الدولي العابرة، وهو ما يضعها في منافسة مباشرة مع العملاقين الخليجين طيران الإمارات والخطوط الجوية القطرية.

وأوضح الدعليج أن بلده تهدف لأن تصبح مركزاً لوجستياً عالمياً للشحن الجوي بتداول 4.5 مليون طن من الشحنات الجوية سنوياً، ارتفاعاً من 900 ألف طن في 2019.

الرياض - كشف وزير النقل السعودي صالح الجاسر عن بعض التفاصيل الاستثمارية للاستراتيجية، التي أعلن عنها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بشأن تطوير قطاعي النقل والخدمات اللوجستية ضمن مساعي تحويل البلد إلى مركز لوجستي عالمي.

وقال الجاسر في مقابلة مع وكالة بلومبرغ الثلاثاء إن بلاده "تعتزم استثمار 550 مليار ريال (147 مليار دولار) في قطاع النقل واللوجستيات خلال السنوات التسع المقبلة".

وأوضح أن نحو 35 في المئة من هذه الاستثمارات ستكون من الحكومة والباقي من القطاع الخاص، في الوقت الذي أطلقت فيه الرياض مشاريع جديدة تتضمن إنشاء شركة طيران دولية جديدة وتوسيع المطارات وبناء شبكة قطارات واسعة والبحث عن التكنولوجيات الجديدة.

وأضاف أن "الكثير من هذه المشروعات المستهدفة جديدة اقتصادياً ويمكن توفير تمويلها من البنوك"، مشيراً إلى أن هذه الخطة "ستتيح فرصاً كبيرة للشراكة مع القطاع الخاص سواء المحلي أو الدولي".

وتعد هذه الخطة جزءاً من استراتيجية الأمير محمد بن سلمان تستهدف تنويع مصادر اقتصاد البلد الخليجي وتقليل الاعتماد على النفط حيث أن السعودية هي أكبر دولة مصدرة للنفط الخام في العالم.

ويكتسب برنامج الإصلاحات الاقتصادية بهذه الاستراتيجية زخماً كبيراً كونها تأتي ضمن سلسلة من المبادرات بالمليارات من الدولارات لجذب استثمارات تراهن عليها السعودية في

خفض إنتاج الإسمنت في مصر ينذر بصدام مع المستثمرين

المبالغة في جدوى القرار قد تقوّض القدرة التنافسية للشركات



تنذر الخطوة التي اتخذها جهاز حماية المنافسة المصري بإجبار مصانع الإسمنت على خفض إنتاجها لإحلال التوازن في السوق بعدما برزت تخمة كبيرة في المعروض، بصدام مع المستثمرين وخاصة الأجانب، والذين يرون أن القرار لا يخدم مصالحهم كونه غير عادل.

القاهرة - يرجح خبراء في قطاع الصناعة أن يفتح قرار جهاز حماية المنافسة المصري خفض مصانع الإسمنت للإنتاج لتخفيف تخمة المعروض في السوق المحلية جبهة مواجهة مع المستثمرين، بينما تسعى الشركات لاستعادة توازنها جراء تداعيات الجائحة على نشاطها.

وأفادت وثيقة نشرتها وكالة رويترز الثلاثاء بأن جهاز حماية المنافسة وافق على طلب 23 شركة مصنعة للإسمنت تخفيض الطاقة الإنتاجية بشكل مؤقت وسط تخمة في الإنتاج، محددة خط أساس عند 10.69 في المئة، وهو أعلى بقليل من مقترح حكومي.

وكانت الحكومة قد اقترحت الشهر الماضي أن تخفض الشركات العاملة بالبلاد إنتاجها بواقع عشرة في المئة على الأقل لدعم الموارد المالية، التي أضرت بها بشدة تخمة معروض أخذة في الاتساع. وقال قرار الجهاز المؤرخ في الخامس من يوليو الجاري إنه ستكون هناك تخفيضات إضافية 2.81 في المئة لكل خط إنتاج وتخفيضات أخرى اعتماداً على الشريحة العنصرية للشركة.

وأشارت وثيقة القرار إلى أن تخفيضات الإنتاج ستدخل حيز التنفيذ في الـ15 من يوليو الجاري وستظل قائمة لمدة عام.

10.69

في المئة نسبة خفض الإنتاج الذي قرره جهاز حماية المنافسة المصري ولمدة عام

ويشكك البعض في جدوى الخطط الحكومية لتعديل أوتار القطاع بعدما كشف عن ضعف قدرة التنافسية للإسمنت المحلي في الأسواق الخارجية، التي ظهرت في تكس الإنتاج داخلياً رغم فورة البناء والتشييد خلال السنوات القليلة الماضية.

ويقول مسؤولون تنفيذيون في القطاع إن الطاقة الإنتاجية لمصانع الإسمنت ارتفعت بشكل كبير في السنوات الثلاث الماضية بعد افتتاح مصنع بنى سوف الملوك للجيش والبالغ طاقته نحو 13 مليون طن سنوياً، حتى مع انخفاض المبيعات المحلية إلى النصف.

حمل ثقيل يواجه الشركات

في إنتاجه بحوالي 33 في المئة ويحد أقصى 8.7 مليون طن سنوياً.

ومن الناحية النظرية، يمكن لمقياس كهذا أن يعطي رؤية أوضح في السوق بين صغار المنتجين أو أولئك الذين لديهم حصة أقل في السوق.

ومع ذلك، فإن كيفية حدوث ذلك مع تكاليف تشغيل المصنع الفعلية أو الحصة الحالية في السوق غير معروفة رغم أن بعض المنتجين متعددي الجنسيات طالبوا علناً بهذه الأنواع من الضوابط في السابق.

وكانت القاهرة قد اتخذت في السنوات الماضية حزمة من الحوافز لإنقاذ مصانع الإسمنت من شبح الإغلاق عقب تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وضعف الطلب داخلياً، بسبب زيادة الطاقات الإنتاجية.

وأكد أحمد أبو هشيمة عضو البرلمان لوسائل إعلام محلية في سبتمبر الماضي أن مصنعا آخر سيتولى رئاسة إدارته وبطاقته مليوني طن سيبدأ العمل هذا العام في محافظة سوهاج الواقعة على بعد 400 كلم جنوب القاهرة.

وفي العام 2017، بلغت المبيعات قرابة 49.5 مليون وهو العام الأخير قبل تشغيل مصنع بنى سوف، ولكن القطاع بدأت تظهر عليه علامات التضرر من قيود الإغلاق في العام الماضي جراء الأزمة الصحية.

أرباحاً طائلة، بسبب زيادة الطلب الذي يتزامن مع فورة التشييد والبناء في مصر.

غير أن خطوة خفض الإنتاج قد تؤدي إلى نتائج عكسية قد تظهر في ارتفاع الأسعار في السوق وهو ما يعني دخول قطاع البناء والتشييد، مثلاً، في حالة من الركود الإجباري بسبب ارتفاع التكاليف.

وذكر أحد المسؤولين التنفيذيين لرويتزر أن الشركات ستخفف إنتاجها بواقع 3.71 في المئة إضافية لكل خط إنتاج و0.65 في المئة عن كل سنة تشغيل للخط.

وأكد أن ذلك سيصل بنسبة تخفيضات الإنتاج إلى 14 في المئة على الأقل، وربما أكثر من نظري ذلك بالنسبة إلى المصانع الأكبر والأقدم. ومع ذلك، فإنه من غير الواضح ما إذا كانت بداية التشغيل ستكون من واقع عمر المصنع أم تاريخ خصصته أم تاريخ تولي المستثمرين الحاليين شؤونه.

وتشير بعض الحسابات التقريبية التي أجرتها شركة غلوبال سيمنت، وهي شركة متخصصة في أبحاث سوق الإسمنت حول العالم، إلى أن الإجراءات الحكومية كان من الممكن أن تخلق معدل استخدام اصطناعياً بنسبة 78 في المئة خلال 2020 قبل أخذ عمر المصانع في الاعتبار.

وذكر محللو الشركة في تقرير نشرته الشهر الماضي على منصتها الإلكترونية أنه من المحتمل أن يشهد مصنع أسمنت العريش بخطط إنتاجه الستة انخفاضاً

وتظهر التقديرات أن الطاقة الإنتاجية للإسمنت المصري زادت إلى ما بين 85 و87 مليون طن سنوياً منذ العام 2018.

وتستهلك مصانع الإسمنت 30 في المئة من إجمالي الطاقة بالقطاع الصناعي و33 في المئة من الغاز ومثلها للكهرباء و36 في المئة من استهلاك المازوت (الديزل) والفحم.

ويعتبر نشاط قطاع الإسمنت مؤشراً على انفتاح مصر على الاستثمار الأجنبي الذي كافحت من أجل استقطابه بهدف تعزيز نموه، وكذلك لدفع القطاعات الأخرى المرتبطة به وفي مقدمتها قطاعي التطوير العقاري والبنية التحتية.

وتستثمر شركات إسمنت أجنبية كبرى منها هايدلبرغ سيمنت الألمانية وفيكات الفرنسية وإفارج هولسيم السويسرية ونيتان سيمنت اليونانية وسيمكس المكسيكية، بكثافة في مصر بعد حملة خصخصة بدأت في تسعينات القرن الماضي.

وبعد تلك الطفرة أنشأ مستثمرون مليون مصانع جديدة مدفوعين بحوافز استثمارية كبيرة قدمت الحكومة بالتنسيق مع مناه الأعمال الذي يتسم بالتنافسية.

وكان مسؤولون تنفيذيون قد رحبوا بمسودة مقترح حكومي لخصص الإنتاج لحماية هذه الصناعة من الركود، لكن اثنين قالوا لرويتزر إنهما يعتقدان أن الصيغة تبدو غير عادلة بالنسبة إلى الشركات الأجنبية. وقال إنه "منحاز لبعض اللاعبين المحليين".

وتفضل مصانع الإسمنت بيع منتجاتها بالسوق المحلية، لأنها تحقق

الدينار الأردني يلتحق بعملات تسوية المدفوعات العربية

بين الدول العربية المنضوية تحت رايته. وأكد حينها أن الهدف هو دعم استخدام العملات المحلية في عمليات التسوية بين الدول العربية، إلى جانب العملات العالمية الرئيسية.



زيد فريز
تضمين الدينار بمنصة بنى يعكس دعمًا للمبادرات العربية

واللافت أنه بعد أكثر من ثلاث سنوات من إطلاق تلك المنصة، لم ينضم إليها سوى عدد قليل جداً من الدول لأسباب يعزوها بعض المحللين إلى الأمور التنظيمية وربما لأنها غير مهمة بالنسبة إلى بعضها، بينما يعتقد آخرون أن الأزمات الداخلية لبعض الدول أجتت الدخول تحتها.

واعتبر الحميدي أن التصاق الدينار الأردني بقائمة عملات التسوية المدرجة في منصة "بنى" خطوة مهمة ضمن جهود الصندوق لتحقيق أهدافه الاستراتيجية على مستوى دعم الأنشطة التجارية وعمليات الصالات المالية في المنطقة العربية.

عمان - أعلن البنك المركزي الأردني استكمال تضمين الدينار الأردني كعملة تسوية في منصة "بنى" للمدفوعات العربية التابعة للمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية الملوكية لصندوق النقد العربي.

وذكرت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) أن محافظ المركزي الأردني زيد فريز أكرم اتفاقية مع رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي عبدالرحمن الحميدي للانضمام إلى هذه المنصة.

وقال فريز في بيان إن "تضمين الدينار في منصة 'بنى' يعكس دعم الأردن المستمر للمبادرات الاستراتيجية عربياً، ويظهر الأهمية التي تحظى بها العملة المحلية كعملة عربية رئيسية مستخدمة في نشاط التبادل التجاري والحوالات المالية".

وسيكون الدينار الأردني رابع عملة عربية للتسوية يجري استكمال إدراجها في منصة "بنى" للمدفوعات العربية إلى جانب كل من الريال السعودي والجنيه المصري والدرهم الإماراتي، إضافة إلى الدولار الأميركي واليورو.

وكان صندوق النقد العربي الذي يتخذ من الرياض مقراً له قد أعلن في أبريل 2018 عن تأسيس كيان إقليمي مستقل بقيمة 100 مليون دولار يهدف إلى تسوية المدفوعات

صيف سياحي واعد مع ارتفاع إشغال الفنادق المصرية

أعدت فتحتها بعد حوالي شهرين بنحو 25 في المئة من السعة الاستيعابية وزادت تلك النسبة لاحقاً إلى 50 في المئة.

وقالت غادة شلبي نائبة وزير السياحة والآثار المصرية لرويتزر الأحد الماضي، إن إيرادات القطاع دارت بين 3.5 مليار وأربعة مليارات دولار في النصف الأول من العام الحالي، في حين بلغ عدد السياح الذين استقبلتهم البلاد نحو 3.5 مليون سائح.

وتعد السياحة أكثر القطاعات المتضررة في مصر من أزمة فيروس كورونا، حيث بلغ عدد السياح خلال العام الماضي نحو 3.7 مليون شخص فقط، بما يعادل 28.2 في المئة من عددهم في العام 2019، حين زارها 13.1 مليون سائح.

وحققت السياحة المصرية أعلى إيرادات في تاريخها خلال العام 2019، حيث تجاوزت أكثر من 13 مليار دولار.

لمديري المشتريات الثلاثاء حينما قال خبراء شركة الأبحاث إن "الشركات أشارت كثيراً إلى زيادة أعداد السياح مع استئناف السفر فضلاً عن تحسن طلبيات التصدير".

معدل الإشغال في الفنادق

- 40 في المئة في فنادق الغردقة وشرم الشيخ في النصف الأول من 2021
- 45 في المئة في فنادق القاهرة في النصف الأول من 2021

ووافقت الحكومة في وقت سابق من هذا الأسبوع على زيادة نسبة الإشغال في الفنادق السياحية والمطاعم والمقاهي، وكذلك السينمات والمسارح وخلافه، بطاقة استيعابية تصل إلى 70 في المئة بدلاً من 50 في المئة كما كان في السابق.

وكانت القاهرة قد أغلقت الفنادق في مارس 2020 بسبب أزمة كورونا ثم

مصدر رئيسي للنقد الأجنبي، لكنها تأثرت بشدة في ظل جائحة كوفيد - 19 وإجراءات احتوائها.

وقال مسؤول بقطاع السياحة المصري الثلاثاء، إن "معدل إشغالات الفنادق في مدينتي الغردقة وشرم الشيخ تراوح بين 35 في المئة و40 في المئة في النصف الأول من العام الجاري".

وأوضح المسؤول، الذي طلب عدم نشر اسمه، لوكالة رويترز إن نسبة الإشغال في فنادق الغردقة وشرم الشيخ ارتفعت قياساً بالفتره ذاتها من العام الماضي حين تراوحت بين 20 و23 في المئة.

ولفت إلى أن معدل الإشغال في فنادق القاهرة بلغت نحو 45 في المئة في النصف الأول من هذا العام مقابل 27 في المئة قبل عام.

وما يدعم هذا المنحنى هو ما أشارت إليه أي.تش.أس ماركت



مرونة أكبر في التعاملات